



تقاليد الزواج عند المسلمين في الأندلس من عصر الإمارة الأموية حتى نهاية عصر الطوائف

١٣٨ - ٤٨٣هـ / ٧٥٥ ١٠٩٠م

د/ خالد بن عبد الكريم البكر(*)

الملخص:

من الحقائق الثابتة في قصة افتتاح الأندلس ؛ أن الفاتحين المسلمين لم يصحبوا زوجاتهم معهم في هذه الرحلة العسكرية. وحين تاقت أنفسهم إلى النساء بعد أن وضعت الحرب أوزارها واستقرت دعائم الفتح في الإقليم ؛ شرع قادة الجيش في الزواج من الإسبانيات، وعما قليل شاعت ظاهرة الزواج المختلط بين المسلمين ورعاياهم من أبناء شبه الجزيرة الإيبيرية، حتى صارت من أهم الملامح المميزة للمجتمع الإسلامي في الأندلس. ومع ذلك فإن هذه ليست هي السمة الوحيدة المميزة للزيجات في ذلك المجتمع، وإنما وجدت سمات وملامح أخرى أفرزتها البيئة الأندلسية المتسمة بالتنوع الديني والعرقي، وأفضت إلى تشكيل تقاليد خاصة بالزواج في الأندلس، يمكن استقصاؤها ودراستها في الفترة الممتدة من عصر الإمارة الأموية إلى نهاية عصر الطوائف (١٣٨- ٤٨٣هـ/ ٧٥٥- ١٠٩٠م)، حيث كان الأندلسيون يحكمون بلادهم بأنفسهم ولم يمتزجوا بعد بالعدوة المغربية.

(*) أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

مدخل:

يمر مشروع الزواج في المجتمعات الإسلامية عبر إجراءات محددة هي: الخطبة، والعقد، وحفلة الزفاف. ولئن كانت هذه الإجراءات الثلاث هي السمة المشتركة للزواج في المجتمع الإسلامي عموماً، نظراً لكونها جزءٌ من الشعائر التعبدية أكثر منها أعرافٌ وتقاليد اجتماعية؛ فإن في تفاصيل هذه الإجراءات الثلاث مراسم أخرى حكم بها قانون العادة لا العبادة، ووضح فيها أثر البيئة المحلية، فتباينت -وفقاً لذلك- تقاليد الزواج عند المسلمين من إقليم لآخر.

فكيف كانت هذه التقاليد في الأندلس النائية في أقصى الغرب الإسلامي، والتي تمثل بيئة إسلامية متفردة في أوربا؟

أولاً: الخطبة:

اختيار الزوجة من الأعمال التمهيدية التي تسبق الخطبة. وتتنوع عملية الاختيار حسب تفاوت الفئات العُمُرية للراغبين في الزواج، فبالنسبة للشبان حديثي العهد بالزواج ممن هم لا يزالون في ميعة الصبا؛ فإن اختيار الزوجة يتوقف غالباً على رأي الوالدين ومشورتهم، حيث كان الأمهات يقمن بعملية اختيار العروس، حتى وإن كانت مواصفاتها ضد رغبة أبنائهنّ، وقد رصد (ابن حزم ت ٤٥٦هـ/ ١٠٦٣م)[١] حالة كهذه أيام العامريين. أما بالنسبة للكهول فالأمر مختلفٌ بعض الشيء، فقد يستعين أحدهم ببعض أصدقائه[٢] للبحث عن زوجة مناسبة، أو ربما شاهد فتاته في منزل قريب أو في مكانٍ عام، فعقد العزم على الاقتران بها.

---

(١) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، **طوق الحمامة في الألفة والألاف**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د. ت، ص١٠٤.

(٢) ابن بسام الشنتريني، أبو الحسن علي بن بسام، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق سالم مصطفى البدري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ج٢، ص٢٠٨؛ الرشاطي، أبو محمد عبدالله بن علي، **اقتباس الأنوار**، تحقيق إيميليو مولينا وخاثينتو بوسك بيلا، مدريد: معهد التعاون مع العالم العربي، ١٩٩٠م، ص٦٥.

وهناك معايير محددة لاختيار الزوجة تختلف من شخصٍ لآخر، حسب تنوع الرغبة وتباين مستوى الثقافة، فمن الناس من يريد الظفر بذات الدين والخلق القويم، ومنهم من يبحث عن الجاه والمال، ومنهم من ينشد الجمال حتى وإن كان في غير المسلمات، ولذا لم يتردد بعضهم عن الاقتران بالكتابيات، وربما نتج عن مثل هذا الزواج نزاعٌ أسري حول حق حضانة الأولاد إثر انفصام حبل الأسرة إما بالطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما، وقد وقعت حالةٌ من هذا النوع في عصر الإمارة، إذ توفيت امرأة وتركت خلفها صبيتين مسلمتين وأمّاً نصرانية، وللصبيتين جدةٌ لأب نصرانية أيضاً، فجرى النزاع بين ذوي الأب وذوي الأم حول حق حضانة الصبيتين، فأفتى فقهاء العصر بحق الحضانة للجدة للأم النصرانية، فهي أحق من الجدة للأب حتى وإن كانت مسلمة[٣]. والتمس آخرون البعد المادي في المصاهرة بصرف النظر عن التفاوت الكبير بين سنّ الزوج والزوجة، وتلك مسألة تجاوب صداها في الشعر الأندلسي، فقال يحيى بن الحكم المعروف بالغزال[٤]:

وخيّرها أبوها بين شيخٍ　　　كثير المال أو حدثٍ فقير

ويدل البيت السابق أيضاً على أن الآباء كانوا يتركون حرية اختيار الزوج

---

(٣) ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى، **ديوان الأحكام الكبرى-وثائق من أحكام قضاء أهل الذمة-**، نشرها محمد عبدالوهاب خلاف، القاهرة: المركز العربي للدول للإعلام، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص٨٦.

(٤) يحيى بن الحكم البكري الجياني. من شعراء الأندلس المرموقين في عصر الإمارة، ولاّه الأمير عبدالرحمن بن الحكم قبض الأعشار ببلاط مروان، ثم اضطلع بسفارتين عهد بهما إليه الأمير عبدالرحمن؛ الأولى إلى بيزنطة، والثانية إلى النورمان. كذلك كانت له رحلة إلى المشرق؛ انظر: الحميدي، أبو عبدالله محمد بن أبي نصر، **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة- بيروت: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ج٢، ص٥٩٧؛ ابن دحية، أبو الخطاب عمر بن الحسن، **المطرب من أشعار أهل المغرب**، تحقيق إبراهيم الأبياري وزميليه، القاهرة: المطبعة الأميرية، ط١، ١٩٥٤م، ص١٣٣.

المناسب لبناتهم، وقد دعم ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ/ ١٣٧٤م) هذه الفكرة فأشار إلى أن إحدى البنات في مدينة المرية[٥]، رفضت الاقتران بأحد فقهائها البارزين حينما تقدم لخطبتها، بحجة أنه يمارس التوثيق وكتابة العقود في الأسواق، قائلةً: "... لا أرضاه حتى يتوب من التوثيق؛ فإن الموثّق ليس من أهل الحشمة"، ثم تسترسل في شرح أسباب رفضها فتقول: "... كل من يلازم أيّ دكان كان، لأي شيء كان، فهو سوقي، لا سيما إذا كان يعمل عملاً بدرهم"[٦]، فلم يكن بدٌّ أمام الخاطب سوى الاستجابة لرغبة الفتاة وتنفيذ طلباتها.

لكن الملاحظ أن مسألة التكافوء في النسب لم تكن من المعايير الصارمة التي يلزم أخذها في الاعتبار عند الزواج. ولدينا مثال من عصر الإمارة يدعم هذه الفكرة، فقد أورد (الخشني) أن القاضي محمد بن بشير[٧] (ت ١٩٨هـ/ ٨١٣م) نظر في قضية مملوك زعم أن مولاه المتوفى- أعتقه، وأنه أنكحه ابنته وأوصى إليه بماله[٨]، فانعقد ذلك كله دون أن نسمع نبرة احتجاج من ذوي المتوفى أو صيحة استنكار من المجتمع!.

والواقع أنه يوجد في رواية (الخشني) السالفة ما يفيد أن المملوك كاذبٌ في

---

(٥) المرية Almeria: من أهم الثغور البحرية في جنوبي الأندلس. بناها الخليفة الناصر لدين الله عبدالرحمن بن محمد (٣٠٠-٣٥٠هـ)، واشتهرت في العصر الإسلامي بصناعة الحديد والمنسوجات. أما اليوم فهي تمتاز بصادراتها من الحديد والرصاص والفواكه؛ انظر: الحميري، محمد بن عبدالمنعم، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت: مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٤٨م، ص٥٣٧- ٥٣٨؛ محمد عبد الله عنان، **الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال**، القاهرة: مؤسسة الخانجي، ط٢، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م، ص٢٦٥.

(٦) ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله، "مثلى الطريقة في ذم الوثيقة"، ليدن: مجلة أرابيكا، ١٩٦٩م، العدد ١٦، ص٢٨٩.

(٧) أبو عبدالله محمد بن بشير بن شراحيل المعافري، ولي قضاء الجماعة بقرطبة في عهد الأمير الحكم بن هشام؛ انظر: الخشني، محمد بن حارث، **قضاة قرطبة**، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م، ص٢٨.

(٨) الخشني، **قضاة**، ص٣٣.

دعواه، وأنه تواطأ مع بعض الشهود ليضع يده على أموال سيده ويتزوج ابنته، حتى تحقق له ذلك على الوجه المطلوب. لكن المهم هنا هو انعقاد النكاح بين المملوك وبين ابنة سيده دون أن يستلفت ذلك أنظار الناس ودهشتهم.

ولربما تكرر هذا الأمر في حالات مماثلة، مما جعل الفقهاء والموثقين يشترطون لعقد النكاح بين العبد المملوك والمرأة الحرة؛ أن تنطق المرأة بالموافقة -إن كانت بكراً- دون اعتبار صمتها الدال على رضاها، فقالوا في ذلك: "... إذا تزوج العبد أو المدبّر أو المكاتب، الحرة بإذن سيده، وكانت بكراً لا أب لها، زوّجها منه أخٌ أو ولي، فلابد أن تتكلم برضاها بذلك، إذ هو عيبٌ يلزمها، وليس صمتها هاهنا رضا، وتعرف عن نفسها ويسمع الشهود منها ذلك"[٩].

وثمة مثال آخر من عصر الإمارة يدل على أن قسماً من عرب الأندلس لم يجد أدنى غضاضة في مصاهرة الموالي، فالشاعر الأندلسي الذائع الصيت يحيى بن حكم البكري، المعروف بالغزال (ت ٢٥٠هـ/ ٨٦٤م) كان خالاً لوالد الوزير هاشم بن عبدالعزيز[١٠] (ت ٢٧٣هـ/ ٨٨٦م)، رغم أن الأول عربيٌّ صريح النسب ينتمي إلى بكر بن وائل، بينما تُصنّف أسرة الوزير هاشم بن عبدالعزيز في عداد الموالي. وفي ذلك يقول الغزال من أبيات له[١١]:

---

(٩) ابن العطار، محمد بن أحمد الأموي، **الوثائق والسجلات**، تحقيق بيدرو شالميتا وفيدريكو كورينطي، مدريد: المعهد الإسباني العربي للثقافة، ١٩٨٣م، ص١٦.

(١٠) الوزير أبو خالد هاشم بن عبدالعزيز، من ذرية عبدالله بن خالد، أحد زعماء الموالي الأموية وكبير النقباء في دولة عبدالرحمن الداخل. استعمله الأمير محمد بن عبدالرحمن في عدة مناصب حتى اعتلى الوزارة، وأصبح من أقرب موظفي الدولة مترلة عند الأمير محمد؛ انظر: ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف، **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تحقيق محمود علي مكي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م، القسم الثاني، ص١٥٩- ١٦٠.

(١١) ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف، **كتاب المقتبس**، تحقيق محمود علي مكي، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، السفر الثاني، ص٢٤٥.

أنا خاله وهو ابن أختي فما الذي ألام عليه والدماءُ تفور

لم يكن هذا النمط من الزيجات ليقتصر على أناس من العرب ومواليهم فحسب ؛ وإنما شاع أيضاً بين جميع فئات السكان في الأندلس ، حيث تراجعت حدة الفوارق العرقية بين السكان منذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي ، وحل الصراع الطبقي بدلاً من الصراع العرقي[12]. صحيحٌ أن هناك قبائل عربية ظلت مستمسكة بأنسابها محافظة عليها[13] ، لكنها حالات قليلة نادرة كانت مثاراً للاستغراب. فمعظم العرب استعاضوا عن أنسابهم العرقية بأنساب إقليمية ، ففقدوا صفاتهم القبلية وزاد انتماؤهم إلى الأرض[14]. ولدينا شواهد دالة على شيوع ظاهرة الزواج المختلط بين جميع فئات المجتمع الأندلسي. فأحمد بن سعيد الصدفي[15] (ت ٣٥٠هـ/ ٩٦١م) زوّج أخته من صديقه محمد بن عبدالله بن أبي عيسى[16] (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م) رغم

---

(١٢) الطاهر أحمد مكي، **دراسات عن ابن حزم وكتابه طوق الحمامة**، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص١٠٨؛ أحمد الطاهري، **عامة قرطبة في عصر الخلافة**، الرباط: منشورات عكاظ، د. ت، ص١٧٨.

(١٣) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٥، د. ت، ص٤٤٣.

(١٤) عصمت عبداللطيف دندش، **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص٢٤٨.

(١٥) أبو عمر أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس الصدفي، من أهل قرطبة، اشتغل بجمع الحديث، وصنف تاريخاً في المحدثين؛ انظر: ابن الفرضي، أبو الوليد عبدالله بن محمد الأزدي، **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ج١، ص٩٦- ٩٨.

(١٦) أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن يحيى بن يحيى. من أهل قرطبة، كان فقيهاً أديباً، استعمله الخليفة الناصر في مناصب عدة كالقضاء والإشراف على الثغور وترميم حصونها؛ انظر: عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق أحمد بكير محمود، بيروت- طرابلس: دار مكتبة الحياة ودار مكتبة الفكر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، المجلد الثاني، ص٤٠٥- ٤٠٧.

اختلافهما في النسب، فالأول عربي بينما الثاني من البربر[١٧]. ولم يكن هذا النمط من المصاهرات شائعاً في أوساط العامة فقط؛ بل تغلغل أيضاً إلى طبقة الخاصة، فالحاجب المظفر عبدالملك بن المنصور بن أبي عامر (٣٩٢- ٣٩٨هـ/ ١٠٠١ - ١٠٠٧م) تزوج ابنة بستاني من مواليه، يقال لها "واحد"[١٨]. ورغم عبارة الاستنكار التي يشي بها تعليق (ابن بسام) على الرواية، إذ قال: "... فنظر إليها وهان عليه لفرط عفته زواجها.."[١٩]، ورغم ما تردد من أن (الذلفاء) والدة المظفر عبد الملك اعترضت على هذه الزيجة[٢٠]؛ إلا أن هذا اللون من المصاهرات لم يكن حالة استثنائية أقدم عليها الحاجب المظفر، لأن الرجل نفسه قام بإجراء مماثل حينما زوّج ابنة أخته، وهي (حبيبة بنت عبدالله بن يحيى بن أبي عامر) وأمها (بريهة بنت المنصور بن أبي عامر) من مولاه عبدالملك بن قند، والأخير من الموالي الصقالبة على الأرجح. فاتخذ خصوم العامريين من هذا الزواج فرصة للنيل من الحاجب المظفر والطعن في شخصيته، فقال قائلهم في ذلك[٢١]:

عربي مـــزوّجٌ	عبده بنت أخته
قبح الله مثل ذا	ورمـــاه بمقتـــه

وينبغي ألا يحملنا هـذا الموقف على الاعتقاد بأن تزويج الحرة العربية ممن هو دونها في النسب كان أمراً مستهجناً في الأندلس، فالأبيات السابقة لا تعبر عن نقد

(١٧) الرشاطي، **اقتباس**، ص٦٥.

(١٨) ابن حزم، **طوق**، ص٥؛ ابن بسام، **الذخيرة**، ج١، ص٧٦.

(١٩) ابن بسام، **الذخيرة**، ج١، ص٧٦.

(٢٠) ابن بسام، **الذخيرة**، ج١، ص٧٦.

(٢١) الحميدي، **جذوة**، ج٢، ص٦٢٧- ٦٢٨؛ ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، **الحلة السيراء**، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٣م، ج١، ص٢٧٨.

اجتماعي بقدر ما هي تعبير عن معارضة سياسية صرفة[٢٢]، وإلا فإن أبا بكر بن العربي (ت ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م) قد بيّن أن المجتمع الأندلسي يكاد ينفرد بهذه الخاصية الاجتماعية دون غيره من المجتمعات الإسلامية، والتي كانت بدورها تنعي على الأندلسيين هذه العادة، فقال: ".. وفي بلادنا ما ينكح أهلها بناتهم عبيدهم، والناس يأخذون في ذلك عليهم وليس بمأخذ.. "[٢٣].

أما عملية إجراء الخطبة، فيتولاها عادة النساء المسنّات[٢٤]، ولو في مراحلها الأولى على الأقل. ويبدو أن الأندلسيين كانوا يؤثرون يوم الجمعة ليكون موعداً رسمياً للخطبة، التماساً لفضله وبركته[٢٥]. على أن هناك حالات كان فيها أولياء المرأة يخطبون الأزواج إما لأخواتهم مثلما فعل أحمد بن سعيد الصدفي حين أراد تزويج

---

(٢٢) يلاحظ أن خصوم العامريين لجأوا كثيراً إلى نظم الأشعار في مثالبهم، كقول أحدهم:

أبني أمية أين أقمار الدجى ... منكم وأين نجومها والكوكب
غابت أسود منكم عن غابها ... فلذاك حاز الملك هذا الثعلب

وقول الآخر:

اقترب الوعد وحان الهلاك ... وكل ما تحذره قد أتاك
خليفة يلعب في مكتب ... أمه حبلى وقاض....

انظر: ابن عذاري، أحمد بن محمد، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق جورج كولان وليفي بروفنسال، بيروت: دار الثقافة، ط٢، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ج٢، ص٢٨٠-٢٨١؛ المقري، أحمد بن محمد التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م، ج١، ص٥٩١.

(٢٣) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ج٥، ص١٤٧.

(٢٤) ابن حزم، **طوق**، ص٥٠.

(٢٥) إبراهيم القادري بوتشيش، "ظاهرة الزواج في الأندلس إبان الحقبة المرابطية من خلال نصوص ووثائق جديدة"، **مجلة دراسات أندلسية**، العدد التاسع، تونس، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص١٥.

أخته من صديقه محمد بن عبدالله بن أبي عيسى، وتحدث معه بهذا الشأن "فخجل محمد وقال: ترضى بي أختك مع يسارها وتنافس الناس فيها. فقال: قد رضيت"[٢٦]، وإما أن يخطبوا الأزواج لبناتهم؛ كالذي فعله أبو داود سليمان بن نجاح المقرئ[٢٧] (ت ٤٩٦هـ/ ١١٠٣م) عندما زوّج ابنته من فتى فقير كان يلزم حلقته، فعرض الأمر عليه قائلاً: "أتحب أن أزوجك بنتي، فخجل الفتى وذكر حاجة تمنعه، فزوجها منه ونظر لها في دار وزفها إليه"[٢٨]، وكما هو واضحٌ في النص الآنف الذكر؛ فإن الأولياء كانوا يذهبون في ذلك إلى حد القيام بنفقات الزواج ومستلزماته، إن كان الزوج مقلاً لا مال عنده. كل ذلك من أجل اقتناص الزوج المناسب، ممن اشتهر بالعفاف والمروءة والاستقامة.

أما رؤية المخطوبة قبل العقد عليها فأمرٌ مهم بالنسبة للخاطب، إذ كان يجتهد ويُعمل الرأي والحيلة لهذا الغرض، ولن يتمكن من بلوغ غايته بمفرده؛ وإنما يلزمه أيضاً الاستعانة بالنساء، وأن يتخير الوقت المناسب لذلك وغالباً ما يكون الوقت ليلاً، فهو أدعى للستر والكتمان. فزياد بن عبدالرحمن اللخمي[٢٩] (ت ٢٠٤هـ/ ٨١٩م)،

---

(٢٦) الرشاطي، **اقتباس**، ص٦٥.

(٢٧) أبو داود سليمان بن نجاح، مولى الخليفة هشام المؤيد بالله. كان عالماً بالقراءات ورواياتها وطرقها، وله مصنفات في ذلك. سكن دانية ثم انتقل إلى بلنسية وبها مات. انظر: ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**، نشره عزت العطار الحسيني، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ج١، ص٢٠٠.

(٢٨) ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق عبدالسلام الهراس، الدار البيضاء: دار المعرفة، د. ت، ج٤، ص٢٥٤.

(٢٩) زياد بن عبدالرحمن اللخمي، المعروف بشبطون، رحل إلى المدينة وأخذ عن الإمام مالك بن أنس. عرض عليه الأمير هشام الرضا منصب القضاء فامتنع، انظر: ابن الفرضي، **تاريخ**، ج١، ص٢٧٩- ٢٨٠.

حينما تقدم لخطبة حميدة بنت معاوية بن صالح الحضرمي، رغب أولاً أن ينظر إليها قبل بنائه بها "فتحيّل النساء عليه في ذلك، وأتين به عند العشاء الآخرة، فصار في الاسطوان، فنفرت دابة معاوية منه واشتد قلقها من أجله، حتى خرج معاوية إلى الصلاة، فسمع حس الدابة فرابه ذلك، ثم دعا بالمصباح فوجد زياداً في مذود الدابة في بعض زوايا الاسطوان، فما زاد على أن قال: استوصوا بضيفكم خيراً، ثم خرج إلى الصلاة"[٣٠].

وعلى الرغم من أن النص السابق يكشف بجلاء أن والد المخطوبة، وهو ذو مكانة اجتماعية رفيعة، أغضى عن وجود الخاطب في منزله دون علمه؛ إلا أن مدلولات النص تشي باحتمالين، أولهما؛ أن مجيء الخاطب إلى بيت المخطوبة لرؤيتها بحضور والدها أو أحد محارمها؛ لم يكن من العادات الشائعة في الأندلس خلال النصف الأخير من القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي.

أو -وهذا هو الاحتمال الثاني- أن الخاطبين كانوا يلجأون عادة إلى رؤية مخطوباتهم بهذه الأساليب، حتى يتسنى النظر إليهن بدقة ودونما حرج أو تضييق، علماً أن النظر إلى المخطوبة لم يكن ليتجاوز الوجه والكفين، وذلك تمشياً مع تعليمات المذهب المالكي السائد في الأندلس وقتئذ[٣١].

وقد كشف ابن العربي (ت ٥٤٣هـ/ ١١٤٨م) أنه استعمل هذا الأسلوب عندما أراد الزواج، فقال: ".. خطبت جارية، فاختبأت لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها"[٣٢]. وفي ذلك ما يدل على أن هذه العادة في رؤية المخطوبة، استمرت شائعة في الأندلس طوال فترة الدراسة.

---

(٣٠) الخشني، **قضاة قرطبة**، ص١٨- ١٩؛ عياض، **ترتيب المدارك**، ج١، ص٣٥٢- ٣٥٣.

(٣١) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، بيروت: دار المعرفة، ط٩، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ج٢، ص٤.

(٣٢) ابن العربي، **عارضة الأحوذي**، ج٤، ص٣٠٣.

ثانياً: عقد النكاح:

عندما يتأمل المرء مسائل الزواج المعروضة في مجالس القضاء خلال العصر الأموي (الإمارة والخلافة: ١٣٨- ٤٢٢هـ/ ٧٥٥- ١٠٣٠م)، يلاحظ أن تحرير عقود الزواج كان مناطاً بجماعة من الموثقين، فقد جاء في مصادرنا ما يفيد اشتغالهم بتحرير عقود النكاح ضمن عملهم في صياغة العقود(٣٣). والموثقون هم فئةٌ ممن درسوا الفقه وأتقنوا العلوم الشرعية، كانوا يمارسون مهنتهم في بيوتهم أو في حوانيتهم، أو في المساجد والأسواق(٣٤)، إلا أنهم لم يستأثروا وحدهم بكتابة عقود النكاح، وإنما كان يشاطرهم فيها صاحب السوق، حسبما أوضح الفقيه ابن لبابة (ت ٣١٤هـ/ ٩٢٦م)(٣٥)، وأحياناً كان الفقهاء يقومون بعقد النكاح حيث أوردت مصادرنا نماذج من حالات الزواج المعروضة في مجالس القضاء(٣٦). وحين يفرغ عاقدوا الأنكحة من تحرير وثائق الزواج، يعرضونها على القضاة للمصادقة عليها، ثم يتم تسليمها إلى الزوجة، التي كانت -فيما يبدو- تحتفظ لديها بالوثيقة لتضمن حقها في مؤخر الصداق(٣٧).

(٣٣) قال (ابن أبي زمنين ت ٣٩٩هـ / ١٠٠٨ م): "... وإذا تزوجها على أن يبني لها داراً فيصف البنيان، فإن لم يصفه الموثق في وثيقة الصداق.."؛ انظر: الشعبي المالقي، أبو المطرف عبدالرحمن ابن قاسم، **الأحكام**، تحقيق الصادق الحلوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٧٩.

(٣٤) ابن الأبار، **التكملة**، ج٢، ص٨٦١؛ خوليان ريبيرا، **التربية الإسلامية في الأندلس**، ترجمة الطاهر أحمد مكي، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٩٤م، ص٥٦.

(٣٥) الشعبي، **الأحكام**، ٣٩٥؛ وابن لبابه هو محمد بن عمر بن لبابه، مولى أبي عثمان عبيدالله بن عثمان، من أهل قرطبة. كان فقيهاً مشاوراً أيام الأمير عبدالله بن محمد؛ انظر: ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٦٨٠- ٦٨١.

(٣٦) الخشني، **قضاة**، ص٣٣؛ عياض وولده محمد، **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تحقيق محمد ابن شريفة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م، ص٢٢٥.

(٣٧) الشعبي، **الأحكام**، ص٣٩٨.

ويستفاد من فتاوى الفقيه (ابن لبابة) أن عقد النكاح كان يتم أحياناً مشافهة، وفيما بعد يذهب الزوج مع ولي أمر زوجته لكتابة العقد وتوثيق الشروط المتفق عليها[٣٨]، وربما جرى ذلك إما في المسجد تيمناً ببركته أو في السوق[٣٩]، مثلما أشار الفقيه عيسى بن دينار[٤٠] (ت ٢١٢هـ/ ٨٢٧م).

أما اختيار موعد العقد فكان يتم في الغالب وفقاً لما هو شائعٌ من عادات الأندلسيين، إذ يجتنبون عقد النكاح في شهر محرم[٤١].

وتكشف عقود الزواج المدوّنة في الفترة موضوع البحث عن جانب من المشكلات الأسرية التي قد تعصف ببيت الزوجية في حال تفاقمها، كأن يعمد الزوج مثلاً إلى قطع صلة زوجته بأهلها وأقربائها، فلا تزور ولا تزار[٤٢]. أو يكرهها على الخروج من دارها، أو أن يتركها في غيبة متصلة تمتد لأشهرٍ أو سنين دون نفقة[٤٣]. ولذا كان ولي الزوجة يتحوط لموليته لئلا تقع في مثل هذه المشكلات، فيكتب في بنود العقد شروطاً من هذا القبيل، فإن وفى بها الزوج فذاك، وإلا فأمر الزوجة بيدها[٤٤].

ويسترعي الانتباه في الشروط المشار إليها، مسألة إكراه الزوجة على الخروج من دارها، وذلك أمرٌ يحتاج إلى بيان. ففي الأندلس كان الآباء يبذلون عنايتهم في شراء

---

(٣٨) الشعبي، **الأحكام**، ص٣٩٥.

(٣٩) ابن سلمون، أبو محمد عبدالله الكناني، **العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام -موجود بهامش تبصرة الحكام لابن فرحون-**، مصر: المطبعة الشرفية، ١٣٠١هـ، ج١، ص٤١، ٧٤.

(٤٠) أبو عبدالله عيسى بن دينار بن واقد الغافقي، أصله من طليطلة ثم انتقل عنها إلى قرطبة، اتهم عيسى يوم الهيج فهرب واستخفى حتى بذل له الأمير الحكم بن هشام الأمان فرجع؛ انظر: ابن الفرضي، **تاريخ**، ج٢، ص٥٥٦- ٥٥٧.

(٤١) الونشريسي، **المعيار**، ج ٢، ص٤٩١.

(٤٢) ابن العطار، **الوثائق**، ص٨.

(٤٣) ابن العطار، **الوثائق**، ص٨.

(٤٤) ابن العطار، **الوثائق**، ص٨.

الدور لبناتهم متى أشرفت إحداهنّ على الزواج، وذلك للترغيب في نكاحهنّ، حيث تسقط مؤونة توفير المسكن عن كاهل الزوج لأنه سوف يعيش مع زوجته. بل إن بعض الزوجات لا تكتفي بإسكان زوجها معها في الدار، وإنما كانت تنفق على نفسها "رغبة في زوجها ومخافة فراقها"(٤٥). ولذا فشا التملك العقاري عند النساء، حتى إن قاضياً في عصر الإمارة لم يكن يمتلك داراً خاصة، وإنما سكن في دار ابنته(٤٦).

عندما نشأت هذه الظاهرة في عصر الإمارة لم يستسغها بعض الآباء ممن شق عليه أن يرى زوج ابنته يسكن معها في دارها دون أن ينقد شيئاً من المال، فسعى بعضهم إلى مطالبته -بعد تزويجه بسنوات-، بدفع الأجرة حتى وصل الأمر إلى القضاء(٤٧). لكن وبمضي الوقت استحالت هذه الظاهرة إلى عادة ثابتة، وخصوصاً لدى الأسر العريقة، وعبّر عن ذلك ابن رشد (ت ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م) بقوله: ".. العرف عندنا في ذوات الأقدار أن المرأة لا تخرج من الدار"(٤٨). ربما كان السبب هذه المرة في إلحاح أهل الزوجة على اشتراط السكنى في دار ابنتهم؛ هو ضمان بقاء الابنة إلى جوار أهلها، أو إشفاقهم من إمكانية انتقال الزوج بزوجته إلى مدينة أخرى، وقد شاع مثل هذا التخوف في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، إذ نلاحظ في عقود الزواج الخاصة بتلك الفترة، أنها صيغت بدرجة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بشرط ترحيل المرأة من دارها، ومثال ذلك في عقد زواج أملاه الفقيه أبو الوليد الباجي(٤٩) (ت ٤٧٤هـ/ ١٠٨١م)، وجاء فيه: ".. وألا يرحلها من دارها التي بمدينة كذا بموضع كذا ..."(٥٠).

(٤٥) عياض، **مذاهب الحكام**، ص٢٢٦.

(٤٦) الخشني، **قضاة**، ص١٠٠.

(٤٧) الخشني، **قضاة**، ص٧٩.

(٤٨) ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٤٨.

(٤٩) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب التجيبي الباجي، رحل إلى مكة فجاور بها لمدة ثلاثة أعوام، ثم انتقل إلى بغداد وأمضى بها ثلاثة أعوام يدرّس الفقه ويكتب الحديث، إلى أن قفل راجعاً إلى الأندلس؛ انظر: ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص١٩٧- ١٩٩.

(٥٠) عياض، **مذاهب الحكام**، ص٢٢٥.

ويمكن ربط هذا التخوف بحالة عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الأندلس في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، حيث ازداد الضغط النصراني الخارجي على دويلات الطوائف، واشتدت ضراوة حرب الاسترداد (La Reconquista)، فكثر النازحون من المناطق المتاخمة إلى مناطق أخرى أكثر أمناً، بل ساد شعورٌ عام لدى بعض الناس بجدوى الخروج من الأندلس برمتها ريثما تهدأ الحال ويعود الاستقرار إليها، بينما تعالت صيحات المتشائمين بضرورة الهجرة من الأندلس[٥١]. ولذا أوصى أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ/ ١٠٨١م) ولديه بأن لا يستثمرا أموالهما في شراء أراضٍ وممتلكات عقارية في الأندلس، فقال: "ومن رزق منكما مالاً فلا يجعل في الأصول إلا أقله، فإن شغبها طويل وصاحبها ذليل، وليست بمالٍ على الحقيقة إن تغلب على الجهة عدو وحال بينه وبينها، وإن احتاج إلى الانتقال عنها تركها أو ترك أكثرها"[٥٢].

ويظهر أن الشروط المشار إليها أعلاه في عقود الزواج، كانت -في الغالب- مخصوصة بالعروس متى كانت بكراً لم تتزوج من قبل، أما إن كانت العروس موسرة ثرية، فثمة شروط أخرى جرى التنصيص عليها في عقود النكاح، ومنها أن يتعهد الزوج بجلب خادمة لزوجته في بيتها[٥٣]. وألا يتزوج عليها أو يتسرى معها أو يتخذ أم ولد[٥٤]. وقد وقع مثل ذلك لمحمد بن عبد الله بن أبي عيسى (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م)

---

(٥١) وعبّر عن ذلك ابن العسال الطليطلي عقب سقوط طليطلة سنة ٤٧٨هـ في يد الفونسو السادس ملك قشتالة، فقال:

حثوا رواحلكم يا أهل أندلس ... فما المقام بها إلا من الغلط
السلك ينثر من أطرافه وأرى ... سلك الجزيرة منثوراً من الوسط

انظر: المقري، **نفح الطيب**، ج٤، ص٣٥٢.

(٥٢) الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، **وصيته لولديه**، نشر جودة عبدالرحمن هلال، مدريد: مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م، ص٤٤.

(٥٣) ابن العطار، **الوثائق**، ص٨.

(٥٤) ابن العطار، **الوثائق**، ص٨.

حينما تزوج وهو فقير في مقتبل عمره- من امرأة موسرة، ولما أراد أن يتسرى بعد مضي سنين على زواجه، أشفق أن يخبر زوجته أو أن يستأذنها في الأمر "... فتسرى على زوجه هذه دون علمها، وحبس معها جارية في داره البرّانية خفية.."[٥٥].

كما تكشف عقود الزواج أيضاً عن تفاوت قيمة الصداق حسب تباين المستوى الاقتصادي لطبقات المجتمع، فهي تتراوح من المائة إلى السبعمائة دينار[٥٦]، قد تزيد أو تنقص قليلاً عن هذا المعدل، إلا أنها في معظم الأحوال تدفع على مرحلتين؛ معجل ومؤجل، أو ما يعرف بـ (النقد) وهو عاجل الصداق، و (الكالئ)[٥٧] وهو آجله. ويلاحظ أن آجل الصداق لا تقل قيمته عن عاجله، إن لم يكن أكثر منه[٥٨]. ولذا جرى تأخير سداده لما بعد الزواج بخمس سنوات أو نحوها[٥٩]، لحماية حقوق الزوجة، والحدّ من حوادث الطلاق، وحتى يتسنى للزوج تجديد موارده المالية، إذ لم يكن من الميسور على متوسطي الحال توفير مثل هذا المبلغ، ويدعم ذلك أن حالات من الزواج كان النقد فيها عينياً، كأن يدفع الزوج لزوجته في صداقها كميات كبيرة من الحبوب كالقمح مثلاً أو قطيعاً من الماشية، وقد جرى مثل ذلك في عصر الإمارة[٦٠]. بينما تطور النقد العيني في عصر الخلافة، إذ كان الأزواج يدفعون أحياناً في الصداق عبداً مملوكاً، أو ثياباً غالية الثمن[٦١].

---

(٥٥) الرشاطي، **اقتباس الأنوار**، ص٦٦.

(٥٦) ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى بن سهل، **ديوان الأحكام الكبرى**، تحقيق رشيد النعيمي، الرياض: شركة الصفحات الذهبية المحدودة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ج١، ص٣٧٥، ٣٧٨.

(٥٧) الكالئ: بكسر اللام بعدها همزة: هو مؤخر الصداق، ويجوز تأجيله إلى العشرين سنة فما دونها؛ انظر: ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٦؛ محمد رواس قلعه جي وحامد صادق قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، بيروت: دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص٣٧٥.

(٥٨) ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٣٧٥، ٣٧٨.

(٥٩) ابن سلمون، **العقد**، ج ١، ص٣٧٨.

(٦٠) الشعبي، **الأحكام**، ص٣٩٧، ٤٠١.

(٦١) ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٤٢٠- ٤٢١؛ الشعبي، **الأحكام**، ص٤٠٦.

ثالثاً: حفلة الزفاف:

بعد إتمام عقد النكاح، يبدأ التفكير في تحديد موعد حفلة الزفاف، واتخاذ الاستعدادات اللازمة لها، وقد مرّ بنا من قبل أن الأندلسيين كانوا يتجنبون عقد النكاح في شهر محرم، وكذلك كانوا يفعلون في إقامة حفلات الأعراس(٦٢). أما فئات الخاصة من المجتمع الأندلسي فلم يعملوا بذلك وحسب؛ وإنما كانوا يتخيرون مواسم الأعياد والمناسبات السعيدة لإقامة حفلة العرس، لمضاعفة الفرحة والسرور. فالمنصور بن أبي عامر دخل على أسماء بنت غالب ليلة النيروز "وكانت أعظم ليلة عرس في الأندلس"(٦٣). ومعلومٌ أن النيروز من الأعياد الفارسية التي احتفل بها الأندلسيون في مطلع رأس السنة الميلادية، إذ كانوا يتوسعون في إعداد أرغفة الخبز ليلة اليوم الأول من يناير ويسمونها (ليلة العجوز)، ويتبادلون الهدايا في تلك المناسبة، وتنشد قصائد المديح(٦٤). ولربما كان اختيار ليلة النيروز بالذات لإقامة عددٍ من حفلات الزواج؛ يعود إلى فكرة شائعة في الذهنية الأندلسية ومفادها أن تلك الليلة تُعد فرصة مؤاتية للإخصاب(٦٥).

وخلال هذا الوقت -أي مرحلة ما قبل البناء بالزوجة- كان الأزواج يتهادون فيما بينهم الأشياء العينية، كالجوارب والأخفاف وما شاكلها مما كان يرسله الأزواج

(٦٢) الونشريسي، **المعيار المعرب**، ج٢، ص٤٩١.

(٦٣) المقري، **نفح الطيب**، ج٣، ص٨٩؛ ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج٣، ص٢٦٧.

(٦٤) Fernando de la Granja;: Fiestas Cristianas en Andalus, 1969; Volumen XXXIV; **AL. Andalus**; p 2.

(٦٥) أمين معلوف، **ليون الأفريقي**، ترجمة عفيف دمشقية، بيروت: دار الفارابي، ط٣، ١٩٩٧م، ص٧١.

إلى زوجاتهم[٦٦]، وقد أوضح الفقيه أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم[٦٧] (ت ٣٥٢هـ/ ٩٦٣م) أن هدية العرس هذه، من العادات الشائعة في الأندلس[٦٨]. أما الأباء فقد أنفقوا أوقاتهم في تجهيز بناتهم وابتياع ما يلزم العروس من حلي وثياب وأغراض شخصية في ليلة عرسها، مثل المقنعة والخمار[٦٩] ومسحوق الورد وعصارة العصفر بالزعفران والإثمد[٧٠] والاسفيذاج[٧١] وحبات المصطكى[٧٢] واللبان و العفص[٧٣] وقشور الرمان، إلى غير ذلك من العطورات وأدوات التنظيف[٧٤].

على أن أهم شيء بذل الآباء عنايتهم فيه خلال تجهيز العروس، هو اقتناء دار للعروس ومن ثم الشروع في تأثيثها بما تحتاجه من متاع كالأسرّة والحصر والسكاكين والأمقاص والصحاف والأقداح، إلى غير ذلك من الأواني النحاسية مما كان الناس

---

(٦٦) ابن سهل، **الأحكام**، ١/ ٤٠٦- ٤٠٧.

(٦٧) أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مسرة مولى بني هلال التجيبي، من أهل طليطلة. سكن قرطبة لطلب العلم ثم استوطنها، كان فقيهاً مشاوراً؛ انظر: عياض، **ترتيب المدارك**، المجلد الثاني، ص٤٢٤- ٤٢٥.

(٦٨) ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٣٣.

(٦٩) المقنعة والخمار: من الأردية التي تلبسها المرأة لتغطية رأسها؛ انظر: الثعالبي، أبو منصور إسماعيل النيسابوري، **فقه اللغة وسر العربية**، بيروت: دار الكتب، د.ت، ص٢٤٥.

(٧٠) الإثمد: حجرٌ للكحل؛ انظر: الفيروزابادي، مجدالدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، بيروت: دار المعرفة، د. ت، ج١، ص٢٨٠.

(٧١) الاسفيذاج: رماد الرصاص المحروق، يستعمل للتنظيف؛ انظر: الفيروزابادي، **القاموس**، ج١، ص١٩٤.

(٧٢) المصطكى: علك رومي؛ انظر: الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص١٥١.

(٧٣) العفص: نبات يستعمل للتجفيف وشدّ الأعضاء الرخوة والضعيفة؛ انظر: الفيروزابادي، **القاموس**، ج٢، ص٣٠٨.

(٧٤) ابن بسام، **الذخيرة**، ج١، ص٤٢١.

يجلبونه من مدينة مرسية[٧٥] التي امتازت على غيرها من مدن الأندلس بصناعة الأثاث المنزلي[٧٦].

واللافت للنظر هو أن ذوي العروس كانوا يتكلفون تجهيز بناتهم والإنفاق عليهن في هذا الوجه. وقد بدا ذلك واضحا منذ القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وتحديدا في أيام المنصور بن أبي عامر (٣٦٧- ٣٩٢هـ/ ٩٧٧- ١٠٠١م) الذي ملأ الأندلس من السبي، حتى كان الناس ينعتونه بـ "الجلاب"[٧٧]. وأدى ذلك إلى إقبال الشباب على التسري بالسبايا لرخص أثمانهن إذ لم تكن إحداهن تتجاوز في ثمنها العشرين دينارا[٧٨]. ولذا انخفضت نسبة تعدد الزوجات في الأندلس لا سيما في أوساط العامة من الناس[٧٩]، وأشفق الآباء على بناتهم من العنوسة، فكانوا ينفقون من أموالهم على تجهيزهن بأغلى الثياب والحلي والدور. وقد أشار (عبدالواحد المراكشي) إلى هذه الحقيقة بقوله عن أيام المنصور بن أبي عامر: "... وفي أيامه تغالى الناس بالأندلس فيما يجهزون به بناتهم من الثياب والحلي والدور، وذلك لرخص أثمان بنات

(٧٥) مرسية (Murcia): من أعمال كورة تدمير جنوب شرقي الأندلس، بناها الأمير الأموي عبدالرحمن بن الحكم، واشتهرت بكثرة أشجارها وحدائقها. أما اليوم فهي مدينة زراعية صناعية، تنتج الدقيق والفواكه، ويصنع بها الصوف والكتان والقطن والبارود؛ انظر: ياقوت، شهاب الدين أبو عبدالله الحموي، **معجم البلدان**، بيروت: دار صادر، د.ت، ج٥، ص١٠٧؛ محمد عبدالله عنان، **الآثار الأندلسية**، ص٩٩.

(٧٦) الشعبي، **الأحكام**، ص٤١٧؛ ابن سعيد، علي بن موسى، **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٦٤م، ج٢، ص٢٤٦؛ ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٤٩، ٨١؛ المقري، **نفح الطيب**، ٢٠١/١.

(٧٧) ابن عذاري، **البيان المغرب**، ج٣، ص١٣.

(٧٨) المراكشي، عبدالواحد بن علي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد سعيد العريان، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦٣م، ص٨٤.

(٧٩) سحر السيد عبد العزيز سالم، "الجوانب الإيجابية والسلبية في الزواج المختلط في الأندلس" –**في كتاب ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**–، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٥م، ص٧٥.

الروم، فكان الناس يرغبون في بناتهم بما يجهزونهن به مما ذكرنا، ولولا ذلك لم يتزوج أحدٌ حرة..."[80]. بل إن بعض الآباء كان يلجأ إلى الاقتراض أو طلب المعونة المالية من أعيان المجتمع، لاستكمال تجهيز ابنته في عرسها، وقد اضطر إلى ذلك أحد رجال الخليفة الحكم المستنصر بالله، مبرراً مسلكه هذا بقوله: "... دُفعت إلى ما لا أطيقه من نفقة في عرس ابنة لي، ولم يبق معي سوى لجام محلى، ولما ضاقت بي الأسباب قصدته..."[81].

وبمضي الوقت استحال الأمر إلى مشكلة حقيقية عانى منها ذوو الموارد المالية المحدودة، إذ كان بعضهم يسترفد الأمراء بقصائد المديح عسى أن يناله شيءٌ من أعطياتهم لتزويج بناته[82]. وشعر الناس بحجم المشكلة، فبادر الصالحون إلى التخفيف من آثارها بدعم مشاريع الزواج، وتجهيز بنات الأرامل -ممن فقدوا عائلهم- للزواج[83]. وأما الصالحات من النساء فكنّ يساهمن في إعارة ثيابهنّ وحليهنّ لكل عروس فقيرة[84]. فإذا حلّ يوم الزفاف جيء بالماشطة لتزيين العروس وإعدادها للجلوة، وكان العامة يدعون الماشطة بـ (المقينة)[85]، وهي تتقاضى أجرتها من ذوي العروس[86]، والطريف هنا أن هؤلاء كانوا يسعون لإحضار الماشطة بأنفسهم، فإذا

---

(80) المراكشي، **المعجب**، ص٨٤.

(81) المقري، **نفح الطيب**، ٣/ ٨٨.

(82) ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، **صلة الصلة**، تحقيق عبدالسلام الهراس وسعيد أعراب، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ج٣، ص٨٥.

(83) ابن عسكر، أبو عبدالله محمد بن علي، وابن خميس، أبو بكر محمد بن محمد، **أعلام مالقة**، تحقيق عبدالله المرابط الترغي، بيروت: دار الغرب الإسلامي ودار الأمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص٣٦٧.

(84) ابن حزم، **طوق الحمامة**، ص٥٠.

(85) الزبيد، أبو بكر محمد بن الحسن، **لحن العامة**، "زيادات لم تنشر في كتاب إصلاح لحن العامة"، **في كتاب ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات**، تحقيق عبد العزيز الساوري، الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، القسم الرابع، ص١٣٣.

(86) ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٩.

فرغت من عملها صرفوها بمفردها، لانشغالهم ربما- بإعداد مستلزمات أخرى لحفلة الزفاف. وقد اتخذ الناس من هذا الأمر مثلاً للسخرية والتهكم، فكانوا يقولون: "... لا يكن مثلي ومثلكم مثل الماشطة مع عروسة، تأتيهم راكبة وتنصرف راجلة..."(٨٧).

ويظهر أن إعداد حفلة الزفاف والقيام بنفقاتها كانت على كاهل الزوج وأهله، فقبل الحفلة بأيام، يقوم الزوج أو أهله بإشعار الأقارب و الأصدقاء بموعد يوم الزفاف، ولعل بعضهم كان يستكثر من المدعوين طلباً للمباهاة والمفاخرة(٨٨)، وفي يوم الزفاف يسعى الزوج بمشاركة ذويه وجيرانه وأصدقائه، إلى شراء الجزور والدهن والصبغ والحطب والتوابل وغيرها مما يحتاج للطبيخ، لإعداد وليمة العرس(٨٩). وقد اعتاد الناس في مثل هذه المناسبات على المهاداة فيما بينهم، إذ يبادر أصدقاء الزوج إلى شراء ما يلزمه من الأشياء المتعلقة بوليمة العرس، فربما اشترى أحدهم جزوراً وأهداها إلى العريس، وقد يهدي بعضهم أشياء أخرى خاصة بمستلزمات الزفاف(٩٠).

أما ليلة الزفاف فكانت تسمى (الجلوة)، لأن العروس تجلى فيها وقد وضعت تاجاً على رأسها وهي بكامل زينتها وفاخر ثيابها(٩١). ويخصص لمكان العروس دارٌ

---

(٨٧) الخشني، **أخبار الفقهاء والمحدثين**، تحقيق ماريا لويسا آبيلا ولويس مولينا، مدريد: معهد التعاون مع العالم العربي، ١٩٩٢م، ص٢٦١.

(٨٨) الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد، **الحوادث والبدع**، تحقيق بشير محمد عيون، دمشق- بيروت: مكتبة المؤيد ومكتبة دار البيان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص١١٩.

(٨٩) الرشاطي، **اقتباس الأنوار**، ص٦٥، وفيما بعد طرأ تطور على ولائم الأعراس في الأندلس، إذ يستفاد من بعض المصادر الأندلسية المتأخرة أن أهل الزوج كانوا يشترون عدداً من الماشية، فيذبحونها في يوم، وفي اليوم التالي يصنعون وليمة العرس، ولذا عرف اليوم الأول بـ"يوم الذبح، وهو يوم مهنة وتعب"، بينما أطلق على اليوم التالي "يوم الإطعام"؛ انظر: ابن عسكر، **أعلام مالقة**، ص٣٦٧.

(٩٠) ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٣٣.

(٩١) ابن هشام اللخمي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان**، تحقيق خوسيه بيريث لاثارو، مدريد: المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، ١٩٩٠م، ص١٠٩؛ وانظر ما جاء في زجل لابن قزمان: =

مفروشة بأنواع الستور والمفارش من الصوف والديباج[٩٢]. ويحيط بالعروس ذووها وعددٌ آخر من النساء القريبات منها، كالعمّة والخالة، والحاضنة والمربية، وقد أشار (ابن عبد ربه) إلى ذلك في إحدى قصائده، فقال[٩٣]:

تحكي العروس تهادى في تأوّدها   وقد أطافت بها الداياتُ والخول

والداية (مفرد الدايات) هي المربية والمرضعة[٩٤]، ويلاحظ أن صلتها بالعروس تستمر إلى ما بعد الزواج[٩٥].

وقد جرت العادة في مثل تلك المناسبات أن ترتدي العروس ثوباً أحمر اللون، وتخضب بيديها الحناء[٩٦]، ويحيط بها الضاربات على الدفوف[٩٧]، وهنّ يعملن بأجرة معلومة يدفعها أهل الزوجة[٩٨]، وعلى إيقاع ضرب الدفوف تتمايل الراقصات[٩٩]. ويظهر أن الرقص في الأعراس تحول إلى مهنة لدى بعضهنّ ممن خلعن ربقة الحياء، فمارسن الرقص أمام الرجال في بعض حفلات الزفاف الخاصة، ولم ينل ذلك بالطبع رضا المجتمع الأندلسي المسلم الذي اعتبرها مهنة مذمومة، فالراقصة في هذا المحفل ما

= أنا تايب يالس نقول بزواج   ولا جلو ولا عروس بتاج

ابن قزمان، أبو بكر محمد بن عبدالملك، **ديوان ابن قزمان**، نشره فيدريكو كورنيطي، مدريد: المعهد الأسباني العربي للثقافة، ١٩٨٠م، ص١٥٤.

(٩٢) ابن قزمان، **ديوان**، ص٤٦٦.

(٩٣) ابن عبدربه، أحمد بن محمد، **ديوان ابن عبدربه الأندلسي**، تحقيق محمد التونجي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص١٣٨.

(٩٤) ويقال للداية بلسان العامة في الأندلس؛ (دادة)؛ انظر: ابن هشام اللخمي، **المدخل**، ص١٩٨.

(٩٥) عياض، **مذاهب الحكام**، ص٢٦٧.

(٩٦) ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص٢٤٨.

(٩٧) ابن قزمان، **ديوان**، ص٤٦٦.

(٩٨) ابن سلمون، **العقد**، ج١، ص٩.

(٩٩) ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص٣٨٤.

هي إلا "**عاهرٌ ترقص في الأعراس**"[100]. ولعل ذلك هو الذي دفع الناس إلى منع نسائهم من حضور بعض حفلات الزفاف لئلا يشاهدن المنكرات الظاهرة فيها[101]. وفي خارج الدار يقيم الرجال حفلاً آخر في الشوارع والطرقات، تنشد فيه القصائد الغزلية على أنغام أحد الزامرين. وقد صوّر (الحميدي) مشهداً رائعاً لحفلة زفاف في قرطبة خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، جاء فيه: "... فلعهدي بعرس في بعض الشوارع بقرطبة، والنكوري الزامر قاعدٌ في وسط الحفل، وفي رأسه قلنسوة وشي، وعليه ثوب خز عبيدي، وفرسه بالحلية المحلاة يمسكه غلامه. وكان فيما مضى يزمر لعبد الرحمن الناصر، وهو يزمر في البوق بقول أحمد بن كليب:

غزالٌ له مقلةٌ يصيب بها من يشا
وشى بيننا حاسدٌ سيسأل عما وشى
ولو شاء أن يرتشي على الوصل روحي ارتشى

ومغن محسن يسايره فيها"[102].

ويظهر أن الغناء والإنشاد لا يستغرق وقت الحفلة بأكمله، وإنما يتخلل ذلك نوادر وطرائف يتحف بها الملهون جموع الحاضرين[103]. فإذا انفض السامر، وانتهى الحفل، انصرف العريس إلى عروسه وأخذها إلى داره، فتبقى مخدومة لمدة سبعة أيام، ويطلق على اليوم الأخير منها (سابع العروس)[104]، حيث يحتفى بها في ذلك اليوم بعد أن قضى معها زوجها سبعة أيام محتجباً عن الناس.

---

(100) ابن سعيد، **المغرب**، ج١، ص٣٨٤.
(101) عياض، **مذاهب الحكام**، ٢٦٩.
(102) الحميدي، **جذوة المقتبس**، ج١، ص٢٢٣.
(103) الحميدي، **جذوة المقتبس**، ج٢، ص٦٣٠- ٦٣١.
(104) ابن حيان، **المقتبس**، السفر الثاني، ص٣٢٨؛ المقري، **نفح الطيب**، ج١، ص٤٢٣.

الخاتمة

تبيّن من الدراسة أن المجتمع الإسلامي في الأندلس تفاعل مع بيئته المحلية بشكل ملحوظ، فتأثر بها بقدر ما أثر فيها، حتى انفرد ببعض الخصائص المميزة له عن غيره من المجتمعات الإسلامية. فما كنا نعهده من اعتزاز العرب بأنسابهم وعنايتهم الشديدة بالمحافظة على أصولهم العرقية لم يعد موجوداً بدرجة قوية في الأندلس، وإنما تضاءل حجمه وخفت ظله، حيث سمح العرب بتزويج بناتهم لمسلمين من عناصر عرقية أخرى؛ كالبربر والموالي والمولدين، علاوة على كون العرب أنفسهم أقبلوا على الزواج من الأسبانيات منذ فترة مبكرة من تاريخ الإسلام في الأندلس. ومن هنا يمكن القول أن ظاهرة الزواج المختلط في الأندلس لا تعني فقط زواج الفاتحين المسلمين من النساء الأسبانيات -المسلمات منهنّ والكتابيات-؛ وإنما اتسع مدلولها ليشمل تزاوج العناصر الإسلامية بعضها ببعض مهما اختلفت أصولهم العرقية.

ولقد أحدثت السياسة تأثيراً في المجتمع، فحملات المنصور بن أبي عامر المستمرة إلى دار الحرب جلبت أعداداً هائلة من السبي الذين كانوا يباعون في أسواق النخاسة بأرخص الأثمان، فامتلأت البيوت بالغلمان والجواري، وأقبل الشبان على التسري بالجواري أو الزواج منهنّ، ولاحت في الأفق بوادر مشكلة العنوسة للنساء، لكن الآباء والأولياء اجتهدوا في مكافحتها من خلال القيام بتكاليف الزواج والمبالغة في تجهيز بناتهم للعرس بأفخر أنواع الأثاث والمتاع.

المصادر والمراجع

أ - **المصادر**:

- ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق عبدالسلام الهراس، الدار البيضاء: دار المعرفة، د.ت.
- ....، **الحلة السيراء**، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٣م.
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، **"وصيته لولديه"**، نشر جودة عبدالرحمن هلال، مدريد: مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله، **"مثلى الطريقة في ذم الوثيقة"**، ليدن: مجلة أرابيكا، ١٩٦٩م.
- ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن إبراهيم، **صلة الصلة**، تحقيق عبد السلام الهراس وسعيد أعراب، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ابن بسام الشنتريني، أبو الحسن علي، **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، تحقيق سالم مصطفى البدري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٨م.
- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**، نشره عزت العطار الحسيني، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- الثعالبي، أبو منصور إسماعيل النيسابوري، **فقه اللغة وسر العربية**، بيروت: دار الكتب، د. ت.
- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط٥، د. ت.

- ....، **طوق الحمامة في الألفة والألاف**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.

- الحميدي، أبو عبدالله محمد بن أبي نصر، **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة - بيروت: دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- الحميري، محمد بن عبدالمنعم، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت: مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٤٨م.

- ابن حيان، أبو مروان حيان بن خلف، **المقتبس من أنباء أهل الأندلس**، تحقيق محمود علي مكي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

- ....، **كتاب المقتبس**، تحقيق محمود علي مكي، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- الخشني، محمد بن حارث، **أخبار الفقهاء والمحدثين**، تحقيق ماريا لويسا آبيلا و لويس مولينا، مدريد: معهد التعاون مع العالم العربي، ١٩٩٢م.

- ....، **قضاة قرطبة**، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

- ابن دحية، أبو الخطاب عمر بن الحسن، **المطرب من أشعار أهل المغرب**، تحقيق إبراهيم الأبياري وزميليه، القاهرة: المطبعة الأميرية، ط١، ١٩٥٤م.

- الرشاطي، أبو محمد عبدالله بن علي، **اقتباس الأنوار**، تحقيق إيميليو مولينا وخاثينتو بوسك بيلا، مدريد: معهد التعاون مع العالم العربي، ١٩٩٠م.

- ابن رشد (الحفيد)، أبو الوليد محمد بن أحمد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**،

بيروت: دار المعرفة، ط٩، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **لحن العامة**، "زيادات لم تنشر في كتاب إصلاح لحن العامة" - **في كتاب ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات-**، تحقيق عبدالعزيز الساوري، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

- ابن سعيد، علي بن موسى، **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٦٤م.

- ابن سلمون، أبو محمد عبدالله الكناني، **العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام -موجود بهامش تبصرة الحكام لابن فرحون-** مصر: المطبعة الشرفية، ١٣٠١هـ.

- ابن سهل، أبو الأصبغ عيسى، **ديوان الأحكام الكبرى -وثائق من أحكام قضاء أهل الذمة-**، نشرها محمد عبد الوهاب خلاف، القاهرة: المركز العربي للدول للإعلام، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- ، **ديوان الأحكام الكبرى**، تحقيق رشيد النعيمي، الرياض: شركة الصفحات الذهبية المحدودة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- الشعبي المالقي، أبو المطرف عبدالرحمن بن قاسم، **الأحكام**، تحقيق الصادق الحلوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٢م.

- الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد، **الحوادث والبدع**، تحقيق بشير محمد عيون، دمشق - بيروت: مكتبة المؤيد ومكتبة دار البيان، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، **ديوان ابن عبدربه الأندلسي**، تحقيق محمد التونجي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- ابن عذاري، أحمد بن محمد، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق جورج كولان وليفي بروفنسال، بيروت: دار الثقافة، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م

- ابن عسكر، أبو عبدالله محمد بن علي، وابن خميس، أبو بكر محمد بن محمد، **أعلام مالقة**، تحقيق عبد الله المرابط الترغي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ودار الأمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

- ابن العطار، محمد بن أحمد الأموي، **الوثائق والسجلات**، تحقيق بيدرو شالميتا وفيدريكو كورينطي، مدريد: المعهد الإسباني العربي للثقافة، ١٩٨٣م.

- عياض، أبو الفضل اليحصبي وولده محمد بن عياض، **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تحقيق محمد بن شريفة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٠م.

- عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، تحقيق أحمد بكير محمود، بيروت - طرابلس: دار مكتبة الحياة ودار مكتبة الفكر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.

- ابن الفرضي، أبو الوليد عبدالله بن محمد الأزدي، **تاريخ علماء الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، بيروت: دار المعرفة، د. ت.

- ابن قزمان، أبو بكر محمد بن عبدالملك، **ديوان ابن قزمان**، نشره فيدريكو كورينطي، مدريد: المعهد الإسباني العربي للثقافة، ١٩٨٠م.

- المراكشي، عبدالواحد بن علي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق محمد

سعيد العريان، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٩٦٣م.

- المقري، أحمد بن محمد التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، ١٩٦٨م.
- ابن هشام اللخمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان**، تحقيق خوسيه بيريث لاثارو، مدريد: المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، ١٩٩٠م.
- الونشريسي، أحمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ياقوت، شهاب الدين أبو عبدالله الحموي، **معجم البلدان**، بيروت: دار صادر، د.ت.

ب - المراجع:

- أحمد الطاهري، **عامة قرطبة في عصر الخلافة**، الرباط: منشورات عكاظ، د. ت.
- خوليان ريبيرا، **التربية الإسلامية في الأندلس**، ترجمة الطاهر أحمد مكي، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٩٤م.
- سحر السيد عبدالعزيز سالم، "الجوانب الإيجابية والسلبية في الزواج المختلط في الأندلس" -**في كتاب ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**-، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٥م.
- الطاهر أحمد مكي، **دراسات عن ابن حزم وكتابه طوق الحمامة**، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- عصمت عبداللطيف دندش، **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين**، بيروت: دار الغرب الإسلامي ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- محمد رواس قلعه جي وحامد صادق قنيبي، **معجم لغة الفقهاء**، بيروت: دار النفائس، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

- محمد عبدالله عنان، **الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال**، القاهرة: مؤسسة الخانجي، ط٢، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

ج - الدوريات:

- إبراهيم القادري بوتشيش، "ظاهرة الزواج في الأندلس إبان الحقبة المرابطية من خلال نصوص ووثائق جديدة"، **مجلة دراسات أندلسية**، عدد ٩، تونس، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

د – الأجنبية:

- Fernando de La Granja, Fiestas Cristianas en Al Andalus, **Al- andalus,** Granada ، - Madrid, 1969.

Abstract

During the conquest of Andalusia، it is historically stated that early Muslims conquerors did not bring their wives during this war.

After conquering the land and settling at the Andalusian territory, Muslim soldiers yearned for women, therefore the Military commanders started marrying Spanish ladies, after awhile mix marriages between Muslim and other native citizens of Spain peninsula became a common practice.

By time this phenomena had become one of the most important characteristics of the Islamic society at Andalusia. Yet it is not the only one, the verity of origins and religions at Andalusia at that time contributes on formatting a unique marriage customs within the society.

Those characteristics could be scrutinized and studied during the period extended from the beginning of the Amoyeen Emirate to the end of the Twaef Emirate (138 / 483 AH. 755/ 1090) specially that the Andalusians used to rule their country by themselves, prior to their contact with the Moroccan boarder.